يأتي فيها جميع الاحكام التي من جملتها التملك مطلقا وفيه نظر بل كلامه في مطلق اللقطة اعم من ان تكون ملتقطة للحفظ او للتملك فالاولى اسقاط ما ذكر ولذا لم يذكره في نظم المنهج ولا في ورد ولا يعرف الواجد مستحقه خرج ما لو عرف فيجب رده له (الجهني بضم الجيم وفتح الهاء نسبة لجهينة قبيلة مشهورة) ان رجلا هو بلال المؤذن سأل عن ثلاثة اشياء ونقاس بها غيرها (والورق بكسر الراء المهملة اي الفضة) اعرف عفاصها ووكاءها اي معرفة ولد سنة على المعتمد ان لم يرد تملكها فان اراده فالاوجه وجوبها ليعلم ما يرده لمالكه لو ظهر قال في الذخيرة عفاصها اي وعاؤها من جلد او خرقة او غيرهما وقوله ووكاءها بكسر الواو وممدود واي خيطها المشدود به ويطلق ايضا بطريق الاشتراك على الجلد الذي يلبس راس القارورة كما هو ظاهر عبارة القاموس (ثم عرفها اي وجوبا سواء قصد بلقطة الحفظ او التملك فان عرفها سنة للحفظ ثم اراد التملك وجب عليه ان يعرفها سنة اخرى وانشاء ثم اي عدم وجوب فوريته التعريف سنة اي تحديدا من وقت التعريف كما سيأتي فان لم تعرف بالبناء للمفعول اي اللقطة اي لم يعرفها احد او للفاعل والمفعول لمحذوف اي فان لم تعرف صاحبها فاستنفقها السين والتاء ابدا تان اي انفقها بعد التملك ثم عطف على مقدر اي فتملكها ثم انفقها وتكون مضمونة على حد اضرب بعصاك الحجر فانبجست اي فضرب فانبجست وتسمى هذه الفاء الفصيحة لافصاحها اي دلالتها على جملة يتوقف صحة الكلام عليها وقوله لتكن وديعة عندك اي ان لم تنفقها بعد التملك اما اذا انفقتها بعده فهي مضمونة كما مر وقوله فان جاء صاحبها تقرير على الشقين اي سواء انفقتها ام لم تنفقها وقوله فادها اليه اي ان بقيت عندك والا فقيمتها او مثلها ان كانت مثلية وقوله والا اي بان لم تبق فشأنك اي الزم ثانيا الشرعي من مثل او قيمة وقوله والا اي بان لم تبق فشأنك اي الزم ثانيا فهو منصوب على الاغراء اي الزم حالتك الاولى من الحفظ او التملك مع انفاقها وكونها في ذمتك فاصدارها هذا ظاهر الحديث وسيأتي

عليك صح

المتبادر من الحديث ان لم تتملكها اهـ لعبد

المنفي عليه لا ولي له مع التقاطه اي مع الكراهة تنزيها لانه قد يجوز فيها وقوله كما حققه به يوخذ منه انه لا يصح التقاطه لا للتملك ولا للحفظ كما مر والمراد بالفاسق المسلم الذي ارتكب معصية وليس المراد به ما يشمل الكافر غير المحترز كما قالوه لما يلزم عليه من التكرار بالنسبة للمرتد ولمخالفته لصنيع المنهج فانه قال وكره لفاسق فيصح منه كمرتد وكافر معصوم وكذا الزيادي لم يجعل الفاسق في كلام المنهج شاملا للمرتد لكنها تنزع منه اي وجوبا اي ينزعها القاضي وقوله ووضع عند عدل اي واجرته في بيت المال ومن يريد سفرا هذا كلام مستانف فقوله لا يسافر بها اي باللقطة من حيث هي تعم ما يجوز السفر اذا وجدها في محل صحا الى محل التعريف من العمران كما سيأتي بعد التعريف اي بعد تمام مدته وسيذكرها في الباب بعده وهي اما سنة في غير الحقير وفي من الاختصاص او مدة يظن اعراض فاقده عنه فيما في الحقير الذي لا يعرض عنه غالبا ولو من الاختصاص ايضا اما ما يعرض عنه غالبا كبرة وزبيبة وزبيل يسير فلا يعرف بل يستبد به واجده من غير لفظ واذا مات الملتقط في اثنا التعريف بنى وارثه على تعريفه ولا يستانف ويعرفها في السنة اولا كل يوم مرتين طرفي اسبوعا ثم كل يوم مرة طرفه اسبوعا او اسبوعين ثم كل اسبوع مرة او مرتين الى مضي بقية ما يبيع ثم كل شهر كذلك الى آخر السنة وهذا تقريب وانضباط ان لا ينسى ان التعريف الواقع تكرارا لما مضى وانما وجب التعريف سنة فقط لانها يغلب فيها اتصال القوافل وما زاد عليها اضرار بالملتقط ومحال التعريف محال اللقطة السابقة بدونها اي اللقطة فوض التعريف الى غيره فان احتاج التعريف الى تسليمها له توقف على اذن الحاكم كما سيذكره عرفها اي اللقطة بأقرب البلاد اليها اي الصحراء وان كان ذلك الاقرب جهة مقصده بدليل ما بعده من اللقطة تتمة كما ذكروه واول الباب ما لو ابدل دفعه بغيره فاذا اخذه لم يحل له الا تملكه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)